قبرَ من ذكرُها الزمانَ مُكرَّمْ

٢٤ واغرسوا فوق قبرها الورد رطبا واذيعوا في الارض شرقاً وغربا
أنَّ من انقذت مليكاً وشعبا واستماتت فدى المواطن حبّاً
كافأوها من القبور بِمُظلِمْ

التبادل ومنافعهُ

للكاتب الاديب جان افندي جلوان البنداري

ان من المباحث التدبيريَّة التي يجدرُ بالانسان ان يستغرقها ويتقصّاها ويُعطيها كلّ حقّها من الاهميَّة التي تترتب عليها هو بلا مراء امر دوران الثروة (١ لانهُ اذ كانت معيشة الانسان متوقفة على دأبهِ كما حتم عليهِ خالقهُ عزَّ وجلَّ سواء كان بيدهِ ام بقوَّتهِ العاقلة واذ كان معظم سعادتهِ في هذه الدنيا بعد السعادة الحقيقيَّة التي يتمتَّع بها بمحبَّة خالقهِ والسير في الطرُق التي سَنَّها لهُ مَنوطاً برغد العيش ورخائهِ وذلك لا يتحصَّل الَّا بالجد والكد في تزييد محصولات يدهِ وفكره فكل ما يمسّ امر هذا الربع لهُ الشأن الاعظم والمقام الاسمى في عالَم التنازع في البقاء

ان الانسان بتقدُّمهِ في الحضارة والتمدُّن تمكَّنت عنده قاعدة تقسيم الاشغال (division du travail) فاصبحت كل حاجةٍ من حوائجهِ خاصَّةً بفريق من الناس بل كُل وكلّ جزء داخل في تركيب الشيء المطلوب موضوعَ شغل قائم بذاتهِ . وكلما عمّ تقسيم الاشغال وتكامل كثرت المبادلات . فالتبادل اذًا هو مُنفذ (débouché) للثروة نستقصي البحث عنهُ بهذه المقالة ونردفهُ تباعاً ان شاء الله في فُرص اخر بالفصول التوالي

ومتى قوبلت المحصولات بعضها ببعض وتُبودلت تُولِّدت في العقول قيمها واسعارها وهو الفصل الثاني من دوران الثروة . ثمّ تسهيلاً للمبادلات ولعدم ضياع الوقت في اجرائها

١) تدريب (circulation de la richesse) . والثروة بلسان التدبير السياسي تُطلق على معنى واسع فكلُّ نتاجٍ او شغل او خدمةٍ تقوم بحاجات الانسان المادّية والغير المادية تُدعى ثروة

اخترعت النقود او ما يقوم مقامها وهو الفصل الثالث . ولتفاوت درجات الانسان بالغنى والعقل والذوق وكثيرًا ما يُعير احدهم باجرة معلومة ما لا يقدر ان ينتفع بهِ هو بذاتهِ مما ادَّخره من مال ورأس مال الى آخر اقدر منهُ او في حالة تمكّنهُ من ان يظفر منهُ بطائل وهذا الفصل الرابع وهو الاعتبار والبنك او محلات السمعة المالية . واخيرًا اذ كان الانسان غير معصوم عن الخطإ فقد حصل ايضًا خلافٌ بمبادئهِ في ادراك حقيقة التبادل فمنهم من قال باطلاق عنان الحريَّة للمبادلات واقام منفعة الانسان حكمًا في قضاء الحق وجعل المغايرة والمراقبة قاضيًا لإقامة القسطاس ومنهم من راعهم جموح فرس الحريَّة في المقايضة ورأى فيها كل الشرور والاخطار فرجح كبحها وجذب عنانها . فيُدعى الرأي الاول حريَّة المبادلات (libre échange) والثاني الحماية (protectionnisme) وهو الفصل الخامس والاخير

١ في حقيقة التبادل ومنافعهِ

ان الانسان امَّا ان يُوجِد الثروة مباشرةً بلا واسطة وإمَّا ان يحصل عليها بواسطة التبادل وهو ان يُعطي شيئًا ويأخذ عوضهُ شيئًا آخر متساويين بنظرهِ في القيمة . فالتبادل اذًا وهو غريزي هو الواسطة العمومية للحصول على ما يحتاج اليهِ الانسان وقد اضحى لازمًا لازبًا في اصول الهيئة الاجتماعيَّة ومن دونهِ ما كنتَ ترى فيها روحًا ولا حركةً . وقد احسن التدبيريون الاغلاليون (١ حيث قالوا « انَّ الملوكة هي اساس الجماعة والتبادل رباطها » . وليصحَّ التبادل لا بدَّ من ان تكمل فيهِ هذه الشروط الثلاثة : ١ تملُّك الشيء . ٢ امكانيَّة تسليمهِ . ٣ تنوُّعهُ . اذ لا يتمّ عقد المقايضة بشيئين الَّا بوجود حقّ التصرُّف بهما بامكان تداولهما من يدٍ الى يد . امَّا اذا كان الشيئان متجانسين غير متنوّعين فلا فائدة ولا جدوى بالمقايضة بهما

ومن عجيب امر التبادل ان كلًّا من الطرفين يرى بهِ فائدةً وهو لا شكَّ من احكام الله ليصل الانسان بينهُ وبين قريبهُ بروابط الاستفادة ويُقرّب بينهما لكي يكمل ما اوصانا بهِ من وجوب حبّ بعضنا لبعض . فان الرجل ينال بالمبادلة محصولات او

---

١) مصدر اغلّت الارض اذا اعطت غلّتها وهو تعريب (physiocrates) . فرقةٌ من التدبيريين كانوا يزعمون بان غلة الارض هي الثروة الوحيدة

عِندَمَا كانت تكلِّفهُ عرق القربة لو عملها يدهِ إلَّم أقل انهُ كان يستحيل عليهِ اقتناؤها. ولولاهُ لكنَّا من اشقى الخلق عيشةً محرومين من كلّ ما توصَّلنا اليهِ اليوم من الرفاهيَّة والرغد في العيش والتأنق في الملبس ولبقينا مشابهين الانسان الاول في طُرُق معاشهِ وانواع لباسهِ

ولا ريب انهُ بتمكين الامنيَّة والعدالة وتمهيد طرق المواصلات كثرت المبادلات وتوفَّرت المصنوعات وعمَّت فوائدها الجمعيَّة حتى اصبح الفردُ يستفيد بالمبادلة اضعاف اضعاف ما يؤدّيهِ من الخدَم لامثالهِ. ويلذُّ لي ان اسرد هنا فقرة من تأليف التدبيريّ المتفنن فريدريك باستيا ابدع بها في وصف منافع التبادل. قال:

« لنفرضنَّ رجلًا من الطبقة المتوسّطة تجارًا مثلًا ولنفحصنَّ سائر الخدمات التي يقدّمها للجماعة والخدمات التي ينالها منها. فلا يتمّ ان يأخذ منّا العجب كلّ مأخذ لمّا يتّضح لنا التفاوت الجسيم بين هذه وتلك. فالتجّار يقضي نهاره بنَحْت الالواح وبعمل المناضد والخزائن وهو لا يبرح يشكّى من حالتهِ. بيد انهُ قد ذهل عمَّا اتقنهُ من الخدَم عوض شغلهِ. فكل صباح عند نهوضهِ من مرقدهِ يرتدي ثيابهُ ولا ريب في انهُ لم يعمل بيدهِ ولا قطعة واحدة من لباسهِ. تُرى كم اقتضى من مشاقّ الشغل والصناعة والنقل والاختراعات المتقنة التي دونها خرطُ القتاد لاحضار هذه الثياب مهما كانت بسيطة فلا كالها قد اتى الاميركيون بالقطن والهنود بالنيل والفرنساويون بالصوف والكتّان والبرازيليون بالجلود فنُقلت هذه المواد الى بلاد مختلفة وشُغلت وغُزلت ونُسجت وصُبغت. ثم يُسلَّف (من أكل السلفة اي الطعام قبل الغذاء) فالخبز الذي يأكلهُ لم يناهُ كلّ صباح حتَّى عُزقت لهُ الارض وسُيّجت وحُرثت وسُمّدت وزُرعت وحرست الغلّات عن السرقة ووجب تمكين الامن والاطمئنان بين جمهور لا يحصرهُ عدّ. ثم حُصدت الحنطة وعُجنت وعُمل من الحديد والفولاذ والخشب والحجارة ادوات للشغل وسُخّر بعضهم الحيوانات وبعضهم استعمل قوّة الماء. وكلّ هذه الاشياء اذا اعتبرناها واحدًا فواحدًا لا يسعنا ان نتصوّر مقدار ما استدعتهُ من الشغل والوقت لوضعها في حيز الوجود. ولا بدَّ من ان هذا التجّار يستعمل في خوانهِ شيئًا من السكّر والزيت وبعض ادوات المطبخ — يبعث ابنهُ الى مدرسة ليتلقى فيها الادب. ومهما كان تهذيبهُ محدودًا فلا يخلو مَن تصدّى لتخريجهِ من ان يكون قد دام الدرس والمطالعات ونال حظًّا من العلوم بانتصاب اذا استحضرناها امام بصيرتنا يأخذنا الانذهال. واذا خرج من بيتهِ يرى الطُّرق مبلَّطة مرصوفة ومُنارة. واذا اعترض احدٌ على ملكهِ فمندوبُ وكلاء الدعاوي للمدافعة عن حقوقهِ وحكام لابراء القطر — واذا ذهب الكنيسة وهي من افخر الابنية يأخذ بيده كتابًا من ابدع ما انتجتهِ القريحة البشريَّة. فهناك بمساعي القرائيل والوعظ يستنيرُ عقلًا وتتسامى نفسهُ. غير ان من يرشدهُ الى هذا الكمال اقتضى ان يصرف اوقاتًا ثمينة في المكاتب ليتقنى منها ما تركتهُ تقاليد البشر وان ينمّي جسدهُ ليتفرَّغ لمثل هذه المهامّ — واذا عزم على السفر يرى ان كثيرين قد مهَّدوا لهُ الطريق وخرقوا الجبال واوصلوا الانهار وعمَّروا العربات وسكك الحديد وسخروا قوَّة الخيل والبخار — فاذا تأمَّلنا هنيهةً في كلّ ما يتمتَّع بهِ هذا التجّار وفي

ما كان يجعل عليه لو تُرك وحدهُ للقيام بمعاملة حوائجه اتضح لدينا الفرق بكل جلاء. ولا اخشى من ان اقول انهُ يستهلك في اليوم الواحد ما لا كان يقدر ان يأتي به بنفسه في عشرة قرون وما يزيد الشهد غرابةً ان جميع الناس على مثل هذه الحالة فكل فرد يستهلك آلاف آلاف ما كان يقدر على ايجاده. ومع ذلك فلم يسرق بعضهم بعضاً — على ان من فحص الامور وتدبرها ملياً يرى ان تجارنا قد دفع بخدمتهم قيمة كل الخدم التي نالها واذا ضبط حسابهُ بالتدقيق يتحقق لهُ انهُ لم يقتنِ شيئاً من دون ان يقابلهُ بحرفته البسيطة — فعلى ذلك يقتضي ان يكون النظام البشري عجيباً قديرًا حتى ان كلًّا من اعضائه مهما كان في منزلة واطئة ينال ما لا كانت تصل اليه يدهُ في قرون من الزمان » اه

٢ وسيلة التبادل والنقود

قد سبق الكلام في تعريف التبادل وازيد على ذلك ان التبادل قد يكون عن حاصلات (produits) وعن شغل (travail) وعن خِدَم (services) فكما يُتبادل بغلات الارض كذلك يُتبادل بشغل اليد ونتاج العقل. واليوم بوصول التمدن الى اوج الكمال قلَّما ترى هذه الاشياء تتبادل ببعضها رأساً من دون ان تدخل فيما بينها النقود. غير ان ابدال الحاصلات بالنقود والنقود بالحاصلات لحيادهِ عن جادَّته الاعتياديَّة قد اخذ اسم البيع والشراء. على انَّ من تبصَّر في الامور رأى ان النقود ليست الَّا بضاعة متوسطة بين غيرها تُقبل موقَّتاً للحصول على اشياء أُخر متى ما مسَّت اليها الحاجة. فوكيل الدعاوي يبيع خدمتهُ ويشتري بها ذهباً ثم يبيع الذهب ليشتري به حذاء عند الخرَّاز وهذا يبيع احذيتهُ ويشتري بها ذهباً ثم يبيع ذهبهُ ويشتري به قمحاً عند الفلَّاح وهذا يبيع بُرهُ ويشتري به ذهباً ثمَّ يبيع ذهبهُ ويشتري ثوباً ومن كلّ ذلك يتحصل ان وكيل الدعاوي قد اشترى احذيةً بخدمته والاسكاف قد ابتاع قمحاً باحذيته والفلاح شرى ثوباً بقمحه وهكذا لم يبقَ اثر للنقود بعد ادائها وظيفتها من وسيلة التبادل. فلو حالنا التبادل على هذا النمط وتدبرنا كيفيَّة جريان الامور اتضح لنا ان الفضة والذهب ليسا غاية التبادل بل ان من يقبضهما لا يلبث ان يستعملهما للمقايضة بغير اشياء تجلبه نفعاً اللهمَّ إلَّم يَسُقْهُ سائق البخل على ان يطمرها تحت الارض او ان يوصد عليها باب خزانته وهذا من النادر في بلاد استتبَّ بها الامن. ولقد يصحّ ان يقال في بلد قد فقد الامان ان النقود هي غاية التبادل لانها اسهل اخفاء من غيرها من البضائع

ومن تمعَّن في الفحص عن قصد المتبادلين رأى في الواحد حاجةً تختلف عمَّا في الثاني

تدفع كلًّا منهما اذا كانا حرَّي الارادة للتعاطي باشياء متوازية في الثمن ومن هنا يتَّضح ان كلًّا منهما يرى فائدةً في المبايضة اذ اني اذا اعطيتُ عشرين غرشًا مقابلةً لحاجةٍ فلا شك اني قد جزمت بان هذه الحاجة هي افيد لي من العشرين غرشًا وهكذا من اعطاني هذه الحاجة يفضِّل علينا حفظ العشرين غرشًا. وهنا يسوغ لنا ان نستنتج بان الفضة والذهب اعني النقود ليسا هما النهاية القصوى من التعاطي كما زعموا. كانَّ من اشترى بضاعة (او باع نقودًا) يُضحي مغبونًا او تكون صفقتهُ اقلّ ربحًا ممن باع البضاعة متوهمين ان الشاري يدفع ضربًا من الجزية للبائع. كل ذلك لعدم وقوفهم على ماهية النقود ووظيفتها وعلى هذا الاساس بُنيت اوهام اصحاب الميزان التجاري (١

فيتحصَّل اذًا ان كلًّا من التبادلَين يتخلَّى عن شيء ذي قيمة للحصول على شيء آخر ذي قيمة ايضًا بعد الاتفاق على مساواتهما. فهكذا يكون التبادل بمعاضدة تقسيم الاشغال واسطة الرواج ومهماز العمل اذ ان المرء اذا اصدر شيئًا ولم يتسنَّ لهُ رواجهُ فلا يعود على صنعهِ مرَّةً اخرى وبالعكس فرواجهُ يدفعهُ على مواصلة العمل

على ان التبادل لم يُقصد منهُ مطلقًا الحصول على ما نحتاج اليهِ بل قد اتخذوهُ وسيلةً للمعاش وديدنًا للارباح وذلك بان تُقتنى الاشياء بابخس الاثمان بعد الجهد وشحذ القريحة وان تعرض للمبادلة وبهذا المهمّ قد امتاز السواد الاعظم ألا وهي التجارة التي قد اضحت اليوم بمقام محور يدور حولها العالم السياسي والعلمي. ولا غَبْنَ في هذه الارباح فهي باعتبار تأدية قيمة خدمات التجَّار بتقديمهم لنا ما نحتاج اليهِ وكفايتنا المشقَّة للحصول عليهِ بانفسنا

قد بيَّنتُ سابقًا كيف ان الحاصلات تُبدل بحاصلات مع دخول النقود كواسطةٍ فقط. واوَّل من وضع اساس هذا المبدأ هو التدبيري الفرنساوي الشهير ساي (Say) ومن هذا المبدأ يُستنتج بما ان الحاصلات تُتقايض بالحاصلات فكلّ حاصل ماديًّا كان او ادبيًّا هو سبب رواج لغير حاصل. فاذًا كلما كثرت الحاصلات نفقت سوق كلّ حاصل وقامت. فالعالم هو بمقام سوق عظيم يشهر فيهِ كلّ عامل حاصلاتهِ الماديَّة والغير الماديَّة ليُتقايض بها. ولا ريب انهُ كلما كانت السلع المعروضة على هذه السوق كثيرة يجد

(١) (المشرق): يلوح لنا ان جناب الكاتب لا يفرق بين قيمة النقود في ذاتها (valeur objective) وقيمتها في حسبان الشاري المضطرّ لصرفها في بعض الاحوال على رغمٍ منهُ (valeur subjective)

صاحب كل حاصل ان بضاعتهُ تسير في منزلة الابتياع. وهذا امرٌ قرَّرتهُ التجارب ودعمهُ التدبيري المذكور بقولهِ ان الآن يُشترَى ويُباع في فرنسة اشياء هي عشرة او اثنا عشرة اضعاف ما كان يُباع ويُشترى قبل خمسمائة سنة. وما ذلك الَّا لارتفاع منزلة ابتياع الحاصلات بالنسبة بعضها الى بعض لوفورها. ومما يؤيد قول هذا العالم ان الضرر الذي يلحق بصنف يتطرَّق الى باقي الاصناف. فاذا تسبب توقيفٌ في اصدار الفحم الحجري في انكلترة فما تلبث ان تُوقف المعامل او تُبطئ حركتها. ونتيجة هذا الوقوف لا تُصيب فقط الالوف من العملة بل انهُ لعدم رجهم واضطرارهم بالتقتير والاقتصاد الى ان يأتيهم فرجٌ من الله يقلِّلون من ابتياعهم المألوف من ألبسة وطعام ويسببون بذلك خسارة لاصحاب الدكاكين والمخازن وباعة الاطعمة وهؤلاء يُسببون ضرراً الى غيرهم فينساب شرّ هذا التوقيف في كل الجماعة

واحسن ما يُقال عن المقايضة انها اذا أُجريت مع بلدٍ قد خوَّلهُ الله منافع مجانيَّة كانت اكثر نفعاً. لانهُ اذا فحصنا ومحَّصنا الامور وجدنا ان قيمة الاشياء هي عبارة عن مقدار شغل الانسان بها (بغضّ النظر عن ندور الشيء) لان كلّ منفعة طبيعيَّة مجانيَّة في الشيء لا تهتم ان تفقد قيمتها بقوَّة المثابرة والمنافسة اللهمَّ إلَّم تُعرقل حركة الصناعة او تُدخل هذه المنافع تحت انحصار. مثال ذلك اننا لا ندفع قيمة نفع الهواء الذي نستنشقهُ مع انهُ قوام حياتنا لان اقتناءهُ لا يقتضي شغلاً ولا آلةً وكذا الماء الذي نشربهُ انَّا لا ندفع قيمتهُ من حيث خاصيَّتهِ لاروائنا غير اننا نكافئ السقَّاء او شركة الماء لخدمتها بجلبهِ لنا . . .

فعلى هذا الوجه كل بقعةٍ جادت عليها الطبيعة بحسن الهواء وجودة الاديم تسري منافعها بحكم التبادل ومع تمهيد الطُّرق وتسهيل المواصلات الى كافة اقطار المعمورة. فانكلترة مثلاً تستخرج الفحم الحجري وتُرسل بهِ الى فرنسة ولا تستوفي الَّا نفقات تعدينهِ. غير ان فرنسة تقابلها بالخدمة فتعطيها مجَّاناً الخمر السلسبيل ولا تطالبها الَّا بما انفقتهُ من المصاريف. وبلادنا الشرقيَّة تُرسل بغلاَّتها على هذا النمط وتجلب بها الملبوس بما تكلَّفهُ فنُّ الصناعة. وهكذا اذا أُعطيت حريَّة المقايضات بين البلاد الى درجةٍ معلومةٍ تصبح قيمة الحاصلات المتبادلة لا تتعدَّى مقدار مصاريفها العموميَّة. ومن هذه المقابلات نستخلص ان المبادلات تكون أجدى نفعاً مع بلاد قد منَّت عليها الطبيعة

بمُختَبَراتها او كثرت فيها الاموال (capitaux) او امتاز اهلها بالحذاقة والمهارة. وللتوصُّل الى مثل هذه المبادلات المفيدة يحق هنا ان نُخلص الشكر للتجّار الذين بسعيهم وجهدهم ومداومة المخابرة مع سائر اقطار المسكونة بهمةٍ لا يثبطها ملل تمكّنوا من ان يرتقوا الى المصدر الحقيقي لكل الاصناف حيث تُبتاع الاشياء بقيمة لا تتجاوز مصاريفها العموميَّة فيعرضونها علينا باخسّ الاثمان

٣ نظام التبادل في الجنس البشري

فاذ قد عرفنا ماهيَّة التبادل والمنافع الجمَّة التي تتولَّد منهُ بانضمامهِ الى قاعدة تقسيم الاشغال فلا مندوحة لي من ان ابيّن المقام الذي احرزهُ بتشديد عرى المناسبات بين الامم (اذا لم يَقم في وجههِ عائق) وجعلهِ جميع قبائل الارض مرتبطة بولاء ووفاق. كما امر بهِ خالق الارض ورافع السموات الطباق

من الموافق لكل صناعة نجاح بقيَّة الصناعات وذلك بديهيّ لا يحتاج الى حضر فكر. لانهُ اذا كانت الحاصلات تُبدل بحاصلات فالصناعة الاولى تروج محصولاتها برواج حاصلات الصناعة الثانية. فالحائك اذا نفقت منسوجاتهُ اكثر من شراء الغزل ومعاملُ الغزل اكثرت من ابتياع القطن وزادت عملتها وهكذا يتّصل بنا الامر الى عدد لا يُحصى من الصناعات التي يكثر طلب حاصلاتها فتتشجّع وتنجح. فالصناعات اذًا هي متكافلة بعضها لبعض فالضرو الذي يصيب الواحدة يلحق بالاخرى. وبناء على هذا المبدإ فالحضر ينتفعون بنجاح البدو واصحاب الحرَف يشاطرون ربح المزارعين وكلّ مملكةٍ من ممالك الارض وكلّ شعب يستفيد من ترقّي الممالك والشعوب لانهُ كلّما كان البلد غنيًّا عامرًا فاض من غناهُ على البلد الثاني. وبهذا الاعتبار يتحتَّم على الفقراء ان ينظروا بعين قريرة الى ازدياد عدد العائلات الثريّة لانهُ كلما وفر عددهم ارتفعت اسعار ما يبتاعونهُ من العامَّة والفقراء من حاصلات وخدَم. ولا يختلف الامر في نفس الاغنياء فحيذا لو ترقّت الفقراء وافلحت فانهم بتقدُّمهم في الاشغال وبراعتهم فيها يتمكّنون من تأدية خدم ذات شأن للمتموّلين فضلًا عن انهم في يسارهم يستهلكون مقدارًا اكثر ممَّا يقدّمهُ لهم اصحاب الغنى من فاخر اللباس وغيره

فاذ كانت الجمعيَّة البشريَّة قائمة على تبادل الحاصلات والخدم والاشغال فكل

طبقة من الناس اضحت بالضرورة مفتقرة الى غيرها بحيث ان النفع الذي يصيب القسم الواحد يتطرَّق الى الثاني وما يلحق بالاول من ضرر يسري الى التالي. واذ قد تقرَّر اساس هذا النظام العجيب فلا يسوغنا ان نرى صُنْعًا يواصل الكدّ للبلوغ الى درجة اسمى في الدائرة التي اختطَّها لهُ ساعيًا وراء نفعهِ الشخصي فان العناية الربَّانيَّة بحكمتها الغامضة قد شاءت ان يكون الخير العامّ مُحصَّل جدّ وعمل كلّ منَّا في نفعهِ الذاتي

وبهذا الشأن يحسن بنا القول ان المبدأ المذكور قد طابق كل المطابقة روح الاخوَّة المسيحيَّة وجارى الحكمة والآداب في تعاليمها. وحبذا لو نُشرت هذه الحقائق على رؤوس الملإ لتزول دواعي التباُغض والتحاقد الجاريين بين العباد والبلاد التي افضت الى كلّ نوع من الشرور

على انهُ لا يسوغ الإنكار بان ضرر الواحد قد يكون في بعض الاحيان شذوذًا نفعًا للغير غير ان ذلك لا يصلح ان يكون قاعدة تُبنى عليها الحقيقة كما يُعتبر من قولهم « مصائب قوم عند قوم فوائد » وفيما سبق كفاية لتفنيد هذا الرأي. وبين هذا والمبدأ المضادّ منتهى التضادّ. فالاول يأتلف مع تعاليم الديانة والحكمة ومن شأنهِ ان يُلقي الصلح والسلم بين الشعوب ويبثّ روح التعزية والسلوان في القلوب. والثاني من خواصّهِ ان يلقي في العقول بذور الفساد. ويُثير سعير الشرور وينفث الفتن في العباد

غير ان حقيقة هذا التعليم التدبيري لا تعرفها الَّا فرقةٌ من الناس ويجهلها السواد الاعظم. واقرب شاهد على صدق مقالي هو تباغض الغني والفقير. وتحاقد الشعب الكبير والصغير. حتى قلَّ من لا يعتقد ان محبة الوطن متوقفة على كره القوم المجاور وتمنّي الشرّ لهُ

فقد تحتم اذًا على ذمَّة من فُوّض اليهِ امر تثقيف العقول بثّ هذه الحقيقة التعليميَّة وترسيخها في الاذهان. وكفى بذلك ترغيبًا للاستشارة بشمس علم التدبير السياسي. لنُكفَى شرّ ضلال الضالين القاسي. وبالله رجائي ومنهُ التماسي